

وثيقة معلومات المشروع

مرحلة التقييم | تاريخ الإعداد/التحديث: 18 أيار 2020 | رقم التقرير PIDA 29421

المعلومات الأساسية

أنف. بيانات المشروع الأساسية

معرف المشروع (إن وجد)	اسم المشروع	معرف المشروع	البلد
	مشروع الاستجابة للجراد الصحراوي في اليمن	P174170	جمهورية اليمن
مجالات التطبيق (الرئيسي)	تاريخ البدء المتوقع	تاريخ التقييم المقدر	المنطقة
الزراعة والغذاء	4 حزيران/يونيو 2020	15 مايو/أيار 2020	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
	الوكالة المنفذة	المقترض(ون)	أداة التمويل
	منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)	منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)	تمويل المشروع الاستثماري

الهدف الإنمائي المقترح

الهدف الإنمائي للمشروع هو الاستجابة للتهديد الذي يمثله تفشي الجراد، وتقوية أنظمة اليمن للتأهب للتصدي لغزو الجراد في المستقبل.

المكونات

تدابير المراقبة والمكافحة
حماية واستعادة سبل العيش
التنسيق والتأهب للإنذار المبكر
إدارة مشروع
رسوم منظمة الأغذية والزراعة 7٪

يتضمن تجهيز هذا المشروع تطبيق استثناءات متطلبات السياسة العامة لحالات الحاجة الملحة للمساعدة أو قيود القدرات الموضحة في الفقرة 12 من السياسة التشغيلية. OP 10.00.

نعم

بيانات تمويل المشروع (مليون دولار أمريكي)

الملخص

إجمالي تكلفة المشروع	25.00
إجمالي التمويل	25.00
منها للبنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية	25.00
فجوة التمويل	0.00

التفاصيل

تمويل مجموعة البنك الدولي

المؤسسة الدولية للتنمية	25.00
-------------------------	-------

قرار آخر (حسب الحاجة)

باء. المقدمة والسياق

سياق البلد

1. أدى الصراع العنيف، الذي دخل عامه السادس، إلى شل اقتصاد اليمن وخُلِقَ أزمة إنسانية غير مسبوقة. توقفت صادرات النفط والغاز التي هي المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية والعملات الأجنبية في عام 2015، وذلك بسبب التخريب المتكرر للبنية التحتية الحيوية وزيادة انعدام الأمن. وأدى بالنتيجة تعليق الخدمات العامة الأساسية ومدفوعات مرتبات الخدمة المدنية على نطاق واسع، وكذلك الانخفاض السريع في قيمة العملة، ونقص السلع المستوردة، إلى إضعاف القطاع غير الهيدروكربوني، وترك العديد من اليمنيين دون دخل منتظم. واستنزفت إلى حد كبير المساعدة الخارجية، التي مَوَّلت واردات المواد الغذائية والضروريات الأخرى، وساعدت في استقرار الاقتصاد في عام 2019، وذلك بحلول أوائل عام 2020.

2. في غياب مساعدة خارجية جديدة ومصدر مستقر للعملات الأجنبية، يواجه اليمن مخاطر كبيرة من تجدد انهيار عملته وعواقب اقتصادية وإنسانية وخيمة. ونظراً لاعتماد اليمن الكبير على الواردات، فإن هذه الظروف ستؤدي إلى زيادة فورية في أسعار المواد الغذائية المستوردة وغيرها من الضروريات. أدى الحظر الكامل على استخدام الإصدار الجديد من الأوراق النقدية في صنعاء في ديسمبر/كانون الأول 2019 إلى تعميق الانقسامات في القطاع المالي والتشويه الاقتصادي، مما تسبب في اختلاف أسعار الصرف بين شمال وجنوب اليمن. وفي حين استقر سعر صرف الريال في الشمال بسبب النقص في الأوراق النقدية القديمة، انخفضت قيمة العملة بشكل حاد في الجنوب مع وفرة الأوراق النقدية الجديدة في السوق الموازي والتي أصبحت الآن غير قانونية في الشمال. ويستورد اليمن 80 بالمائة من غذائه. وتؤكد أحدث البيانات انخفاضاً حاداً في حجم واردات المواد الغذائية منذ أكتوبر/تشرين الأول 2019، مما يثير مخاوف جدية بشأن الأمن الغذائي لليمن.

ومن شأن أي اضطرابات في سلاسل الإمداد الغذائي العالمية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا المستجد¹ أن تزيد من تقادم انعدام الأمن الغذائي من خلال الانخفاض في واردات الأغذية والارتفاع في الأسعار الناجم عن النقص.

3. وقد تُرجمَ التدهور الكبير في الأوضاع في اليمن إلى زيادة كبيرة في معدلات الفقر. أكثر من 50 في المائة من اليمنيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 سنة عاطلون عن العمل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2017). وتشير التقديرات إلى أن حوالي 80 بالمائة من السكان (حوالي 24 مليون نسمة) يعيشون تحت خط الفقر (البنك الدولي 2019). وبالإضافة إلى الفقر النقدي، يعاني ما يصل إلى 80 بالمائة من الأسر من الكثير من الحرمان النقدي وغير النقدي المتداخل (برنامج الغذاء العالمي 2020). خلص التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية 2020 إلى أن "الأثار المجتمعة للصراع وأزمة الاقتصاد الكلي والصدمات المتعلقة بالمناخ وآفات المحاصيل، بما في ذلك دودة الجيش الخريفية والجراد الصحراوي، من المرجح أن تعمل على أن يبقى اليمن يشكل أسوأ أزمة غذائية في العالم" في المستقبل القريب².

4. توصف أزمة الأمن الغذائي في اليمن بأنها واحدة من أكبر أزمات الأمن الغذائي في العالم التي هي من صنع الإنسان، والتي هي مدفوعة بمحدودية إنتاج المواد الغذائية والإمدادات الغذائية وتوزيعها، وتناقص القدرة الشرائية

¹ في حين لم يكن لدى اليمن سوى ثماني حالات مؤكدة رسميًا لعدوى فيروس كورونا في نهاية أبريل/نيسان 2020 ، إلا أن المخاوف تتزايد بشأن التأثير المحتمل للوباء، خاصة في ضوء ضعف نظام الصحة العامة في البلاد.

² برنامج الغذاء العالمي (2020) ، التقرير العالمي عن أزمات الغذاء 2020 ، متاح على

للناس. يصنف مؤشر الجوع العالمي (GHI) الصادر عن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية لعام 2019 اليمن في المرتبة 116 من أصل 117 بلد. يعاني حالياً أكثر من 20 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي بينما يواجه 10 ملايين شخص خطر المجاعة. وقد فر ما يقدر بنحو 4.3 مليون شخص من منازلهم منذ بداية النزاع، ولا يزال 3.3 مليون منهم نازحين. وبشكل الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية أكثر التحديات إلحاحاً وشدة من بين تلك التي يواجهها البلاد في الوقت الحاضر، وذلك على نطاق لا تتصدى له السلطات الوطنية والمجتمعات الإنمائية والإنسانية الدولية على نحو كامل.

5. يتسبب خطر التعرض للتغير المناخي وانتشار أسراب الجراد في تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد في اليمن، مما يخلق أزمة داخل الأزمة. اليمن مُعرّض بدرجة كبيرة لتأثيرات التغير المناخي، الأمر الذي يهدد بقوة الأمن الغذائي ويُكثّف من تَكَوُّن أسراب الجراد. وقد تسبب التغير المناخي في حدوث أقوى التغيرات في درجة حرارة المياه في المحيط الهندي منذ 60 عاماً. وتخلق البحار الأكثر دفئاً أمطاراً أكثر تطرفاً، وكذلك أعاصيراً أقوى وأكثر تواتراً، مما يوفر ظروفاً مثالية لِيُفَرِّخَ الجراد ويتكاثر وينتشر على نطاق واسع.

6. لا يمكن المبالغة في التعبير عن أهمية اليمن الإقليمية فيما يتعلق بأسراب الجراد. اليمن هو أحد المناطق الرئيسية لتكاثر الجراد الصحراوي، حيث تتكاثر الأسراب في عدة مواقع على مدار العام ثم تنتشر في جميع أنحاء البلاد والمنطقة، مما يؤثر سلبيًا على الأمن الغذائي وسبل عيش عشرات الملايين من الناس في جميع أنحاء شرق أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا. واعتباراً من منتصف مارس/آذار 2020، تأثرت 23 دولة من اليمن إلى باكستان إلى تنزانيا، مع خطر حالات تفشي جديدة في منطقة الساحل في يونيو/يوليو، وربما في شمال إفريقيا بحلول أكتوبر/نشرين الأول (الفاو). الوضع مقلق للغاية ويتدهور بسرعة، مع زيادة التكاثر على نطاق واسع في المنطقة وبداية تَكَوُّن أسراب جديدة، مما يمثل تهديداً غير مسبوق للأمن الغذائي. ويمكن أن يضم السرب الصغير (1 كم²) حوالي 80 مليون من الجراد، ويمكن أن يستهلك في يوم الواحد نفس كمية الطعام التي يتناولها 35000 شخص. لذلك، من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة الجراد في أقرب وقت ممكن في اليمن، لتقليل النمو المتسارع المستمر في الأسراب، التي تؤثر على منطقة أكبر بكثير، بما في ذلك أفريقيا وآسيا.

7. يترتب على تأجيل اتخاذ الإجراءات زيادة في التكاليف في نهاية المطاف. وقدّر برنامج الأغذية العالمي في شباط/فبراير 2020 أن الفشل في الاستجابة في الوقت المناسب لوقف الجراد سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستجابة الإنسانية على المدى الطويل - بما يصل إلى مليار دولار أمريكي، وأكثر من حيث تكاليف إعادة الأوضاع التي ما كانت عليه مما لو كان المجتمع الدولي قد تصرف بصورة عاجلة للغاية. خلال طاعون الجراد في 2003-2005، نبهت أنظمة الإنذار المبكر البلدان والمجتمع الدولي في بداية انتشار الجراد. وكانت الاستجابة بطيئة، وغزت أسراب الجراد الصحراوي إحدى عشرة دولة في غرب أفريقيا، مما أدى إلى تعطيل الإنتاج الزراعي بشدة في العديد من المناطق التي كانت تعاني بالفعل من انعدام الأمن الغذائي. وقد ارتفعت التكاليف بشكل ملحوظ، من مليون دولار إلى 100 مليون دولار في أول 14 شهراً. وفي نهاية المطاف، بلغت تكلفة إنهاء الطاعون في 2003-2005، مبلغ 450 مليون دولار، مما تسبب في خسارة قدرها 2.5 مليار دولار نتيجة تلف المحاصيل.

السياق القطاعي والمؤسسي

8. عانى قطاع الزراعة بشكل غير متكافئ من الحرب الأهلية المستمرة، ومع ذلك فهو يشكل بصورة متزايدة مصدر الدخل الرئيسي لليمن. إن الزراعة - بما في ذلك مصايد الأسماك والثروة الحيوانية - هي العمود الفقري لسبل عيش اليمنيين، وأهم قطاع غير نفطي في الاقتصاد، حتى مع انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة من الاضطراب الاقتصادي الشديد. تقلصت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 10.3 في المائة في عام 2010 إلى 4.03 في المائة في عام 2018³، في حين ارتفعت حصص الصناعة والخدمات خلال نفس الفترة، مما كشف عن السعر المرتفع بشكل غير متناسب، الذي دفعه القطاع خلال الصراع. وقد لعب قطاع الزراعة والغذاء دوراً مهماً في الحفاظ على دخل الشعب اليمني واستعادته - ارتفعت نسبة السكان الذين يعتمدون على العمل في الزراعة من 29.3% في عام 2014 إلى 36.6% في عام 2019 - ومن المتوقع أن تلعب دوراً رائداً في الانتعاش والتعمير بعد انتهاء الصراع⁴. ومن الجدير بالذكر أن الزراعة (بما في ذلك الثروة الحيوانية) تشكل أيضاً المصدر الرئيسي للعمل للمرأة الريفية في اليمن. حيث تعمل 59 في المائة من النساء الريفيات في الزراعة، على الرغم من أنهن يواجهن العديد من القيود، بما في ذلك محدودية فرص

³ https://www.theglobaleconomy.com/Yemen/share_of_agriculture/

⁴ https://www.theglobaleconomy.com/Yemen/Employment_in_agriculture/

الحصول على ملكية الأرض، والوصول الى التمويل، والأسواق، وأنشطة كسب الرزق، والمعلومات، إلى جانب القيود القانونية والثقافية على الاستقلال الاقتصادي.

9. من المتوقع أن يتسبب غزو الجراد في إتلاف المحاصيل والمراعي بشكل كبير، مما يؤدي إلى خسائر فادحة للمنتجين الزراعيين وتفاقم انعدام الأمن الغذائي في اليمن. وتشمل الآثار المباشرة لانتشار أسراب الجراد، تدمير المحاصيل الدائمة والأراضي الزراعية والأعلاف، مما يؤدي إلى خسائر في المحاصيل والحيوانات، وتقليل الدخل، وزيادة الأعباء المالية على المزارعين وأصحاب الماشية، وزيادة المخاوف بشأن الأمن الغذائي. تتمثل الآثار غير المباشرة لغزو الجراد في ندرة المنتجات الزراعية والحيوانية الرئيسية محليا نتيجة الأزمة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار المستهلك والى حالات نقص كبير فيها، مما يضر بالاقتصاد المحلي في المناطق المتأثرة بذلك. تقدر الأضرار والخسائر المتوقعة (DALOS) للموسم الزراعي لعام 2020 بنحو 222 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك 14 مليون دولار أمريكي من خسائر الإنتاج في المحاصيل الغذائية الأساسية، و108 مليون دولار أمريكي من خسائر الإنتاج في الحيوانات، و100 مليون دولار أمريكي من الأضرار التي لحقت بالأصول من الثروة الحيوانية. ستبدأ الأسراب، التي تنمو بسرعة في الوقت الحالي، في السفر في وقت لاحق في الربيع وفي الصيف والخريف، لذلك لم تظهر التأثيرات على الأمن الغذائي على نطاق واسع حتى الآن، إلا في محافظات لحج وأبين ومأرب والحديدة، حيث تأثرت محاصيل معظم المزارعين. وتعود حالات النقص مؤخرا في الكوسا والفلفل الأخضر والطماطم جزئياً إلى هجمات الجراد في مناطق من محافظتي لحج والحديدة، حيث تُزرع هذه المحاصيل في غير موسمها. ولم يبدأ موسم الزراعة في العديد من المحافظات الأخرى، وستظهر الآثار لاحقاً.

10. تنتشر أراضي تكاثر الجراد الصحراوي على نطاق واسع في اليمن، لكن الصراع قلل من القدرة على الاستجابة للأسراب الناشئة. يتكاثر الجراد الصحراوي في الربيع والصيف في المناطق الصحراوية الداخلية الشرقية في محافظات الجوف ومأرب وشبوة ووادي حضرموت والمهرة من أبريل إلى سبتمبر ومنتصف أكتوبر. ويتكاثر الجراد الشتوي في الفترة من سبتمبر إلى أبريل في السهول الساحلية لخليج عدن وبحر العرب، من باب المندب (محافظة تعز في أقصى الغرب) إلى حوف (محافظة المهرة في أقصى الشرق، على حدود عُمان). كما يتكاثر الجراد في محافظات عدن ولحج، وأبين، وساحل شبوة، وساحل حضرموت، وساحل المهرة، وكذلك في السهول الساحلية للبحر الأحمر من زبيد (الجزء الغربي من محافظة الحديدة) إلى ميدي (الجزء الشمالي الغربي من محافظة حجة) ومحافظتي الحديدة وحجة (المرتفعات الغربية). حوالي 60 في المائة من مناطق التكاثر تقع في جنوب اليمن و40 في المائة في المناطق الشمالية منه. وقد أدى الصراع الحالي إلى تفاقم أزمة الجراد من خلال تعطيل الاستجابة الفعالة عندما تشكل السرب الجديد في نهاية عام 2018، على عكس الاستجابة خلال آخر حالتي نقشي رئيسيتين في عامي 2007 و2013، عندما قامت اليمن بشكل فعال برصد ومراقبة الأسراب التي تشكلت.

11. تحتاج قدرة اليمن على مواجهة الجراد الى إعادة بناء بشكل ملح. قبل النزاع، كان اليمن يمتلك القدرات الكافية من حيث المعدات والقدرة البشرية للسيطرة على أزمة الجراد، وكانت البلاد جزءاً رئيسياً من شبكة رصد الجراد الإقليمية. واستمر الرصد إلى حد ما، ولكن القدرة على الاستجابة مفقودة، حيث تم نهب أو فقدان المعدات الأساسية في الصراع المستمر منذ خمس سنوات، مما يجعل من المستحيل تقريباً تنفيذ عملية رصد ورقابة قوية. وبصرف النظر عن فقدان الأصول، فقد تناقصت القدرات البشرية في مديرية حماية النباتات (DPP) التابعة لوزارة الزراعة والري (MAI)، التي كانت تقود جهود مكافحة الجراد الوطنية. معظم الموظفين من ذوي الخبرة في مكافحة الجراد الصحراوي قد تقاعدوا أو هم على وشك التقاعد. والخريجون الشباب ليس لديهم خبرة كافية في إدارة حالات الطوارئ بسبب الجراد، لذلك من الضروري بناء قدراتهم ومعارفهم لإنشاء مجموعة جديدة من خبراء الجراد الصحراوي. إن تطوير استجابة أكثر كفاءة وفعالية لانتشار الجراد الصحراوي في اليمن سوف يتطلب الدعم أيضاً، وذلك من أجل: (i) طرح تكنولوجيا مبتكرة لرصد ومراقبة الجراد الصحراوي؛ (ii) إنشاء وتجهيز شبكة من مراكز مكافحة الجراد الصحراوي؛ (iii) تنفيذ حملة توعية لإعلام المزارعين والرعاة والمجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من الجراد بعمليات مكافحة الجراد وأساليب التخفيف من أثر انتشار الجراد الصحراوي.

12. تقدم برامج ومؤسسات شبكة الأمان الرئيسية التي يدعمها البنك الدولي وشركاء التنمية مساعدة اجتماعية، ولكنها لا تلبى بشكل كامل الاحتياجات الهائلة والمتنامية للسكان. تم توفير التحويلات النقدية غير المشروطة من خلال صندوق الرعاية الاجتماعية (SWF) - أكبر برنامج شبكة أمان في البلاد، ويغطي أكثر من 1.5 مليون أسرة يمنية فقيرة ومستضعفة - والذي تم تعليق أعماله في عام 2015. في عام 2017، أعاد مشروع الاستجابة الطارئة للآزمات الممول من البنك الدولي إحياء المدفوعات إلى الأسر المنتفعة من صندوق الرعاية الاجتماعية SWF من خلال برنامج التحويلات النقدية الطارئة الذي نفذته اليونيسف. وعلى عكس العديد من برامج ومؤسسات الحماية الاجتماعية الأخرى التي انهارت خلال الصراع، حافظ الصندوق الاجتماعي اليمني للتنمية SFD على وظيفته التشغيلية وحياده السياسي، مما سمح له بتنفيذ

برامج شبكة الأمان الرئيسية، بما في ذلك النقد مقابل العمل، والنقد مقابل الخدمات الاجتماعية، والتحويلات النقدية المشروطة الحساسة للتغذية في ظل برنامج الاستجابة الطارئة، وبدعم من شركاء التنمية الآخرين. إلى جانب برامج التنمية الرئيسية هذه، تقدم مجموعة من الوكالات الإنسانية تحويلات نقدية وفسائم غذائية وتحويلات غذائية عينية وبرامج تغذية مدرسية لشرائح مختلفة من السكان. ومع ذلك، لا يزال الوصول المشترك لجميع هذه البرامج محدودًا مقارنة بحجم انعدام الأمن الغذائي، والاحتياجات الهائلة للحماية الاجتماعية (خاصة المساعدة الاجتماعية) في البلاد.

13. تشير التوقعات بتشكيل أسراب من الجراد، مخاوفًا كبيرة. ومن المرجح أن تستمر أسراب الجراد في التكاثر في اليمن، وقد تؤدي الأمطار الشتوية إلى زيادة تكاثر أجيال أخرى، كل منها سيضاعف عدد الجراد 20 ضعفًا. ستظل هذه الأسراب تشكل تهديدًا كبيرًا خلال أشهر الربيع وأوائل صيف عام 2020، وكذلك في وقت لاحق من الخريف. سيستمر التكاثر في الربيع على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن، مما يتسبب في زيادة أخرى في أعداد الجراد التي ستؤدي إلى ظهور مجموعات hopper وتجمعات ومجموعات البالغين والأسراب. سيحدث التكاثر أيضًا في المناطق الداخلية في وادي حضرموت وبالقرب من مأرب، حيث هطلت أمطار جيدة مؤخرًا. وتُظهر التوقعات أيضًا ظروفًا مواتية (هطول الأمطار، والنباتات الخضراء، ورطوبة في التربة) للجراد للاستمرار في وضع البيض في المناطق الرملية المنخفضة، ولظهور أسراب متتالية من الجيل الجديد. وأصبح الاتجاه المتزايد للأسراب المتمثل في الانتشار إلى مناطق جديدة، يشكل مصدر قلق كبير. هناك حاجة ملحة للمراقبة المكثفة لمناطق تكاثر الجراد وكذلك لعمليات مكافحة الأرضية الفعالة للكشف عن وتقليل أعداد الجراد، ومنع المزيد من الأسراب من التشكل، ومنعها من الانتشار في مناطق المحاصيل والمراعي، ليس فقط في اليمن ولكن في جميع أنحاء المنطقة. وما لم يتم تنفيذ عمليات مكافحة المستمرة، من المرجح أن تزداد الخسائر الزراعية في اليمن.

جيم - الأهداف الإنمائية المقترحة

الهدف الإنمائي (من وثيقة تقييم المشروع)

14. تتمثل الأهداف الإنمائية للمشروع في مكافحة انتشار الجراد الصحراوي، ودعم سبل العيش في المناطق المتضررة من الجراد وتعزيز استعداد اليمن للتصدي لانتشار الجراد في المستقبل.

النتائج الرئيسية

15. سيقاس التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع من خلال مؤشرات النتائج التالية:

النتيجة 1: تنفيذ مكافحة انتشار الجراد الصحراوي:

- مساحة المراعي المتضررة التي تم إعادتها إلى وضع الإنتاجية (%).
- مساحة الأراضي الزراعية المتضررة التي تم إعادتها إلى وضع الإنتاجية (%).

النتيجة 2: دعم سبل العيش في المناطق المتضررة بالجراد

- الأسر المتضررة (العدد) التي تدعمها شبكات الأمان الاجتماعي، والتي تشكل الإناث فيها (النسبة المئوية) المستفيد المباشر من المنافع.
- حصة المزارعين المتضررين من الجراد (بما في ذلك مزارعي المحاصيل وأصحاب الماشية ومربي النحل) الذين أبلغوا عن نشاط زراعي متجدد، من بينهم المزارع التي ترأسها إناث (في المائة).

النتيجة 3: تقوية جاهزية البلاد للتعامل مع انتشار الجراد في المستقبل

- تم وضع خطة لمكافحة الجراد في اليمن (نعم/لا).
- تم تطوير وتشغيل نظام الإنذار المبكر (نعم/لا).

د. وصف المشروع

16. يعكس تصميم المشروع المقترح النهج المعتمد كجزء من برنامج البنك الدولي للاستجابة الطارئة للجراد الصحراوي MPA. ويجمع التصميم أنشطة المشروع ضمن ثلاثة مكونات فنية مترابطة (المراقبة والمكافحة؛ وحماية وإعادة تأهيل سبل العيش؛ التنسيق والتأهب للإنذار المبكر)، ويركز المكون الرابع على إدارة المشروع ورصده وتقييمه. وسيتم تنفيذ تسلسل أنشطة المشروع للاستجابة أولاً للاحتياجات العاجلة للبلاد: مراقبة تفشي الجراد المستمر (المكون 1) وتوفير الدعم النقدي الفوري واستعادة الأصول الإنتاجية للأسر والمزارعين المتضررين من غزو الجراد (المكون 2). وستُعطى الأولوية للمناطق الأكثر تضرراً لضمان المكافحة الفعالة لتكاثر الجراد. ويقدم الملحق 2 وصفا مفصلاً لمكونات المشروع.

17. يستفيد المشروع المقترح من المشاريع الأخرى الخاصة باستعادة ودعم سبل العيش، والتي يمولها البنك الدولي. وسيبغى إلى التعاون والتكامل مع العمليات الأخرى التي يمولها البنك الدولي في قطاعي الزراعة والحماية الاجتماعية. وسيقدم على سبيل المثال، المزيد من الدعم التكميلي لحماية واستعادة سبل عيش المزارعين وغيرهم من المستفيدين من المشروع في المناطق المتضررة من غزو الجراد الصحراوي. وسيتعاون أيضاً مع مشروع الاستجابة الطارئة للأزمات ECRP والمشروع المقترح الجديد لتعزيز الحماية الاجتماعية الطارئة في اليمن، ومشروع الاستجابة لفايروس كورونا المستجد (P173582)، قيد الإعداد للإنجاز في السنة المالية 21). وبالمثل، سيتم دعم مشروع استعادة وتحسين الزراعة لأصحاب الحيازات الصغيرة (SAPREP) ومتابعة مشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية والمرونة، الذي سيتم إنجازه في السنة المالية 21، لدعم المزارعين في المناطق المتضررة من الجراد. وتوفر هذه المشاريع مجموعات من الأصول الإنتاجية لاستعادة إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية (مع البذور والمعدات والحيوانات والأعلاف والعناصر الأخرى). من المتوقع أن يتضمن مشروع SAPREP + أنشطة لتطوير سلاسل القيمة، وربما بمشاركة من مؤسسة التمويل الدولية (IFC). كما يمكن الاستفادة من هذه الأنشطة الموجهة نحو التسويق لدعم المزارعين المتضررين من الجراد وضمان وصولهم إلى الأسواق من خلال تطوير سلسلة القيمة بعد استعادة الإنتاج.

18. يشير فحص مخاطر المناخ والكوارث الذي يتم كجزء من إعداد المشروع إلى أن الاحتماس الحراري سيؤدي إلى ارتفاع معدل هطول الأمطار وزيادة معدل الجفاف في اليمن. أثار تغير المناخ بالفعل تغيرات كبيرة في درجة حرارة المياه في المحيط الهندي، مما أوجد ظروفاً مثالية لفقس الجراد وتكاثره وانتشاره على نطاق واسع. وسيعالج هذا المشروع مدى التأثير بتزايد الجراد الناجم عن المناخ من خلال تعزيز القدرة على عمليات المراقبة والمكافحة المبكرة. وسيدعم الاستثمارات في رصد ومكافحة الجراد، وكذلك بناء المرونة من خلال إعادة تأهيل سبل العيش في المجتمعات المتضررة من الجراد.

19. في ضوء هذه الاعتبارات، يتم تفصيل التدخلات الرئيسية الممولة من المشروع المقترح بعد ذلك لكل مكون من مكونات المشروع.

المكون 1: تدابير المراقبة والمكافحة (10.1 مليون دولار أمريكي، جميعها من المؤسسة الدولية للتنمية).

20. الهدف من هذا المكون هو الحد من نمو وانتشار (مدفوعاً بالتغير المناخي) مجموعات الجراد الصحراوي الحالية، مع التخفيف من المخاطر المرتبطة بتدابير المكافحة وتأثيراتها على صحة الإنسان والبيئة. سيحسن المكون 1 من القدرة على مسح ومراقبة مناطق التكاثر والتفشي، وجمع بيانات الأرصاد الجوية، ودعم أنشطة مكافحة الجراد (الرش)، وتنفيذ تدابير للتخفيف من المخاطر على العمال والمجتمعات المتضررة. تم تصميم هذا المكون من أجل التمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة ومستجيبة للمناخ في عملية إدارة الجراد. ويمكن أن توفر صور الأقمار الصناعية والتكنولوجيات الجغرافية المكانية المرتبطة بها بيانات في الوقت المناسب لتقييم خطر تفشي الجراد الوشيك. ستستخدم هذه المعلومات للإدارة الوقائية المستهدفة في مناطق تكاثر الجراد في ظل الظروف المناخية المتغيرة. وسوف تستخدم عملية رسم خرائط الموائل، المناخ والتربة والمنغريات الأخرى لرسم مدى قابلية تعرض المناطق في المكان والزمان لتفشي الجراد (رسم خرائط لقابلية التعرض لخطر الجراد) وكذلك لتسليط الضوء على المناطق التي انتشر فيها الجراد بالفعل (خريطة تأثير الجراد).

21. المكون الفرعي 1.1: المراقبة المستمرة (2.7 مليون دولار أمريكي). تهدف الأنشطة في إطار هذا المكون الفرعي إلى توفير الإنذار المبكر لتفشي الجراد، وتعزيز عمليات المكافحة الفعالة، وحشد المساعدة (في إطار المكون 2) للمجتمعات المتضررة والمعرضة للخطر. سيقوم المشروع بشراء مدخلات لمراقبة الأقمار الصناعية (خرائط الأقمار الصناعية وتحليل البيانات الوصفية) ومعدات مراقبة الأرض (GPS، elocust3)، معدات التخبيم، ومعدات التشريح، شاحنات بيك أب رباعية الدفع)، وكذلك تمويل الموظفين ونفقات التشغيل لمراقبة ورصد الجراد. ستضمن دورات تدريب المدربين (TOT) لممثلي المناطق المتضررة إجراء المزيد من التدريب المنظم في المجتمعات المتضررة، بما يتفق مع المبادئ التوجيهية

لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بشأن مراقبة الجراد الصحراوي. وسيتم تجهيز المجتمعات، قدر الإمكان، للمشاركة بنشاط في رصد ومراقبة الجراد الصحراوي.

22. المكون الفرعي 2.1: تدابير الرقابة (6.3 مليون دولار أمريكي). تهدف الأنشطة في إطار هذا المكون الفرعي إلى تقليل أعداد الجراد ومنع انتشاره إلى مناطق جديدة. وسوف تؤكد على تحييد مجموعات hopper باستخدام المبيدات الحيوية قبل أن تتطور إلى أسراب من كبار الجراد، الذي تتطلب مكافحته استخدامًا واسعًا للمبيدات التقليدية. وسيساعد استخدام المبيدات الحيوية ذات البصمة الكربونية المنخفضة مقارنة بالمبيدات التقليدية على تقليل انبعاثات غازات الدفيئة. سيمول هذا المكون الفرعي شراء جميع المواد والمعدات لعمليات مكافحة الجراد الصحراوي على الأرض، بما في ذلك شاحنات بيك أب الدفع الرباعي ومبيدات الآفات والمبيدات الحيوية (وفقًا للمبادئ التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة وتوصيات مجموعة الحكام الخاصة بمبيدات الآفات)، والرشاشات ذات الحجم المنخفض للغاية (ULV) المحمولة على المركبات، والرشاشات التي تعمل بمحركات ULV على الظهر، والرشاشات المحمولة باليد من طراز ULV، ومضخات المبيدات، ومنظفات وكسارات أسطوانات المبيدات، ومعدات الحماية الشخصية (PPE)، وما إلى ذلك. كما سيتم دعم التكاليف التشغيلية لعمليات مكافحة (رواتب العمال ووقود المركبات والصيانة). سيتم شراء المعدات الخاصة بمبيدات الآفات واستخدامها وصيانتها بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن معدات المبيدات وتطبيقها وصيانتها. سوف يكون للرشاشات المحمولة على المركبات مواصفات لا يمكن تغييرها وسيتم تصنيعها كوحدات مدمجة لا يمكن استخدامها لغرض آخر. وستضمن المواصفات الفنية أيضًا أن تكون هذه الوحدات موفرة للطاقة.

23. المكون الفرعي 3.1: الحد من المخاطر وإدارتها (1.1 مليون دولار أمريكي). تهدف الأنشطة الممولة في إطار هذا المكون الفرعي إلى رصد وتقييم المخاطر البيئية والمخاطر على صحة الإنسان المرتبطة بمكافحة الجراد والى تنفيذ تدابير الصحة والبيئة والسلامة للحد من المخاطر إلى الحد الأدنى المقبول. وستشمل الأنشطة والتدابير الممولة في إطار هذا المكون الفرعي ما يلي: (i) شراء نظام الاختبار ChE Cholinesterase Test System و (ii) اختبار صحة الإنسان والتربة والمياه للبحث عن التلوث الناشئ عن استخدام المبيدات الحشرية. ويجب على جميع العاملين في المشروع والمعرضين لمبيدات الآفات تلبية متطلبات الصحة والسلامة اللازمة. (iii) وفي نهاية حملة القضاء على الجراد، سيتم اختبار عينات التربة والمياه والنباتات لمعرفة ما إذا كانت تحتوي على بقايا مبيدات الآفات. سيدعم هذا المكون الفرعي أيضًا: (iv) إعداد استراتيجية شاملة وطنية لإدارة الآفات (NPMP)؛ (v) التدريب على السلامة والتوعية لفرق الرش وموظفي مكافحة الجراد الآخرين؛

24. سيساعد الدعم المقدم لمشاركة المرأة في مراقبة ومكافحة الجراد على تضييق الفروق بين الجنسين في تدخلات مكافحة الجراد. ولهذه الغاية، سيدعم المشروع مشاركة المرأة وتعلمها بعدة طرق. سيركز الخريجات الشابات في فريق الموظفين المسؤولين عن معالجة مراكز البرقات والشرائط، ويشجع النساء الريفيات على الاضطلاع بدور منع إعادة استخدام مواد التعبئة والتغليف لمنتجات العلاج (المبيدات) في المنزل، ويوظف النساء الريفيات لتبنيه الأطفال للابتعاد عن المنتجات الكيميائية ومناطق التخزين.

المكون 2: حماية وإعادة تأهيل سبل العيش (4.35 مليون دولار أمريكي، كله من المؤسسة الدولية للتنمية).

25. تم تصميم المكون 2 لتوفير استجابة حماية قوية تضمن الإغاثة الفورية للمزارعين المتضررين وأصحاب الماشية وبناء قدرتهم على مقاومة غزو الجراد الناجم عن المناخ. ويتضمن نوعين من التدابير: (i) خلق فرص عمل مؤقتة و(ii) استعادة الأصول المفقودة. ويحتاج المزارعون، ومربي النحل، وأصحاب الماشية، وغيرهم من المنتجين الأساسيين والعمال الزراعيين الذين تكبدوا خسائرًا كنتيجة مباشرة لأزمة الجراد الصحراوي الناجمة عن المناخ، إلى مساعدة عاجلة لعكس الانخفاض في دخولهم وتلبية احتياجاتهم الإنتاجية والاستهلاكية. سيشرح المكون 2 على تبنى ممارسات إدارة المحاصيل الذكية مناخياً والثروة الحيوانية، فضلاً عن التنوع في أنشطة كسب العيش التي تعتمد بشكل أقل على تقلبية المناخ والطقس. ولن تكون الأسر المستفيدة من المكون الفرعي 1.2 أدناه مؤهلة للاستفادة من المكون الفرعي 2.2 والعكس صحيح. ويتمتع الصندوق الاجتماعي للتنمية بخبرة سابقة واسعة في تنفيذ أنواع الأنشطة المدعومة في إطار المكون 2، وسيكون الوكالة المنفذة لهذا المكون. سيضمن هذا الترتيب شفافية وتوافر المعلومات للتحقق المتبادل من المستفيدين من كل مكون فرعي لتجنب ازدواجية الرواتب ونشر فوائد المشروع عبر عدد أكبر ونطاق أوسع من المستفيدين.

26. المكون الفرعي 2.1: الحفاظ على الأمن الغذائي وحماية رأس المال البشري لتعزيز إمكانية التكيف (1.45 مليون دولار أمريكي). يهدف هذا المكون الفرعي إلى توفير دعم فوري للتقدم مقابل العمل (CFW) لمستفيدين مختارين في المناطق المتضررة من الجراد. ومن المتوقع أن يكون هؤلاء المستفيدين في المقام الأول من النساء (حوالي 80 في المائة من جميع

المستفيدين)، وكذلك العمال الزراعيين والمزارعين المستأجرين والمزارعين بعمولة. سيوفر برنامج النقد مقابل العمل فرص عمل قصيرة الأجل (لحد ستة أشهر) لهؤلاء المستفيدين من أجل دفع أجر شهري نقدًا. يعتمد برنامج النقد مقابل العمل على آلية الاستهداف الذاتي التي تحدد الأجور بأقل من أسعار السوق، وذلك لحصر المشاركة بالفقراء الحقيقيين والحد من التسرب والإفراط في الاشتراك. والدافع للتركيز على النساء المشاركات في تدخلات النقد مقابل العمل، مدفوع بالحاجة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال دعم تمكين المرأة عبر حماية سبل العيش، وكذلك النهوض بدور المرأة في تعزيز قدرة المجتمع على التكيف.

27. ستشمل أنشطة النقد مقابل العمل المختارة ما يلي: (i) إزالة الجراد الميت من الأراضي الزراعية المتضررة؛ (ii) زراعة الشتلات والبذور الهجينة؛ (iii) وإعادة تأهيل خزانات المياه الصغيرة لتحسين تخزين المياه والتعامل مع الجفاف؛ (iv) وجمع الجراد (غير المعالج تحت أنشطة المكافحة) من الحقول لاستخدامه كسماد وعلف للمواشي؛ (v) و(إعادة) إدخال ملقحات مختارة وفقا لتدابير الرقابة؛ (vi) وتدريب النساء في المناطق المستهدفة على أفضل الممارسات الصحية وتوظيفهن كعاملين صحيين مجتمعين (لبيتم دمجهم مع الاستجابة لفايروس كورونا المستجد)؛ (vii) وتوفير أنشطة/خدمات لرعاية الأطفال بالقرب من مواقع عمل النقد مقابل المال؛ (viii) وتشجيع النساء على رعاية الحدائق المنزلية وزراعة النباتات التي تطرد الجراد من المنازل وتحسين تغذية الأسرة. وسيصل هذا المكون الفرعي إلى ما يقدر بنحو 1500 مستفيد، بما في ذلك 1200 امرأة.

28. المكون الفرعي 2.2: إعادة تأهيل سبل العيش الزراعية والرعية (2.9 مليون دولار أمريكي). يركز هذا المكون الفرعي على استعادة سبل العيش على المدى الطويل من خلال توفير الدعم الموجه نحو استعادة أصول المزارعين وأصحاب الماشية المتضررين من غزو الجراد وتدريب المنتجين الأساسيين على إعادة الإنتاج على أساس ممارسات أكثر مرونة. ولتحقيق هذه الغاية، سيقوم هذا المكون الفرعي بإعطاء الأولوية لاعتماد ممارسات المحاصيل والثروة الحيوانية الذكية مناخيا للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتعزيز إمكانية التكيف، وتنفيذ مبادرات دعم سبل المعيشة/التنوع. وسيتم تقديم الدعم لنهج إدارة النظم الإيكولوجية الزراعية التي تعزز إمكانية تكيف المزارع والمساحات الخضراء للتغيرات في المناخ والافات. وسيتم دعم الرعي المتكيف مع المناخ، بما في ذلك البقوليات والأعشاب المُكَيِّفة مع البيئة المحلية لزيادة التنوع البيولوجي ومرونة المساحات الخضراء. والأنواع البقولية مفيدة أيضًا في التخفيف من حدة المناخ، وتثبيت النيتروجين في الغلاف الجوي وتحسين خصوبة التربة. وستشمل الأنشطة المحددة: (i) توفير الأصول الإنتاجية (مجموعات/حزم المزارعين) للأسر المتضررة التي تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية وتربية النحل لمساعدتها على استئناف الأنشطة و(ii) زيادة الإنتاج والإنتاجية والمرونة المناخية للمزارعين والأسر الزراعية من خلال التدريب والمساعدة الزراعية-التقنية. ستعتمد حزم المزارعين على الممارسات الجيدة والذكية مناخيا لدعم الإنتاج المتنوع والمرونة المناخية - على سبيل المثال، من خلال طرح أصناف ومزروعات محسنة من شأنها أن تعيد مجموعات الملقحات. تشير التقديرات إلى أن حوالي 9300 مستفيد سيحصلون على حزم الأصول الإنتاجية، والتي ستشمل المدخلات الزراعية بالإضافة إلى العلف الطارئ وإعادة التزود المحدودة بالحيوانات. ويرد وصف موجز لمعايير الاختيار للمستفيدين المؤهلين في الملحق 2 وسيتم تطويره بالتفصيل في دليل عمليات المشروع (POM).

العنصر 3: التنسيق والتأهب للإنذار المبكر (5.6 مليون دولار أمريكي، جميعها من المؤسسة الدولية للتنمية).

29. الهدف من المكون 3 هو تعزيز القدرة الوطنية على الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة، وربط هذه الجهود بشبكات مراقبة الجراد ومكافحته، وبالتالي تعزيز القدرة على التكيف مع المناخ. وسيتم تطوير وتنفيذ نظم الإنذار المبكر لدعم الوقاية والاستجابة السريعة لتغير المناخ الحالي والقائم الناتج عن انتشار الجراد، مما يحد من عمليات الانتشار والتكثيف داخل البلد وعبر الحدود. وسيتم التركيز على بناء القدرات لتمكين الاستجابات السريعة والموجهة قصيرة الأجل، والتخطيط للتكيف على المدى الطويل.

30. المكون الفرعي 3-1: تحسين البنية التحتية والقدرات المؤسسية للمراكز الوطنية لمكافحة الجراد (4.5 مليون دولار). سيقوم هذا المكون الفرعي ببناء شبكة من المراكز المركزية لمكافحة الجراد الصحراوي على النحو التالي: (1) إنشاء مركز مركزي جديد لمكافحة الجراد الصحراوي (CDLCC) في عدن و3 مراكز محورية إقليمية في الحديدة وشبوة وسيئون، و(ii) إعادة تأهيل البنية التحتية والقدرة التشغيلية للمراكز المركزية لمكافحة الجراد الصحراوي في صنعاء والحديدة، والتي تأثرت بشدة من الأزمة المستمرة. وسيتم بناء المراكز الجديدة على أرض تابعة للحكومة اليمنية.

31. سيتم إنشاء شبكة لمراكز المكافحة على المستوى دون الوطني، وستكون المراكز واقعة بالقرب من مناطق تكاثر الجراد الرئيسية للسماح بالانتشار السريع للموارد التقنية والبشرية للاستجابة للغزو. وسيتم تأثيث هذه المراكز وتجهيزها

للمعمل بكامل طاقتها. وستتم متابعة الاستثمارات في البنية التحتية المقاومة للمناخ والمؤفزة للطاقة. وستحتوي المراكز على مرافق مناسبة لتخزين مبيدات الآفات ومواد ومعدات مكافحة الآفات الأخرى، بما في ذلك مرافق/مخازن مبردة للمبيدات الحيوية. وسيتم تصميم الاستثمارات في مرافق التخزين بهدف (من بين أمور أخرى) التقليل من تعرض المنتجات لظروف الطقس القاسية. من المتوقع أن تكون المراكز عبارة عن مباني مسيقة الصنع يتم إنشاؤها بسهولة وسرعة، وسيتم بناؤها داخل منطقة مسيقة لضمان سلامة الأصول المشتراة في إطار المشروع. وسيتم وضع إجراءات التشغيل الموحدة للاستجابة للجراد الصحراوي والاتفاق عليها وفقا للمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة. وستقوم المراكز أيضا بإعداد والحفاظ على الخطة الوطنية لمكافحة الجراد الصحراوي، والتي ستتضمن تدابير وإجراءات مراقبة الجراد ومكافحته، فضلا عن الاحتياجات من الموارد وآليات التخطيط والنشر. ولضمان استجابة منسقة للجراد، سيتم ربط شبكة المراكز تشغيليا من خلال المنصة التحليلية والمعلوماتية الموضحة في المكون الفرعي 2.3.

32. المكون الفرعي 2.3: الاستعداد للإنذار المبكر (1.1 مليون دولار أمريكي). سيمول هذا المكون الفرعي تصميم واختبار ونشر نظام الاستجابة المبكرة للجراد الصحراوي (DLERS) عبر شبكة المراكز المركزية لمكافحة الجراد الصحراوي. وسيتم تطوير وتنفيذ أنظمة الإنذار المبكر لدعم الوقاية والاستجابة السريعة لغزو الجراد الناجم عن تغير المناخ الحالي والجديد، وبالتالي الحد من انتشاره ووجوده المكثف داخل اليمن وعبر الدول المجاورة. سيتضمن هذا النظام المتكامل أحدث المعلومات لبدء العمليات الأرضية وأو الجوية المستنيرة لمكافحة أسراب الجراد الصحراوي. وسيقوم النظام كذلك برصد البيانات الخاصة بالمقاييس، والتي ستمكن آليات الاستجابة للكوارث الأخرى والظواهر المناخية المعاكسة. سيساعد الرصد أيضا في زيادة التوعية بشأن المعرفة الموثوقة بإدارة الآفات الذكية مناخياً في المجتمعات. يعتمد هذا النظام المتكامل على تطبيق على الأجهزة المحمولة لإدخال البيانات في الميدان عن حالة الجراد، ورصد وصيانة المعدات والخدمات اللوجستية اللازمة، وتتبع كمية ونوعية مخزون المبيدات الحشرية.

33. ستهدف شبكة مراكز مكافحة الجراد الصحراوي إلى تطوير التعاون الإقليمي. بالإضافة إلى المشاركة في الشبكة الإقليمية التي توفر تحديثات ومعلومات منتظمة عن حالة الجراد الصحراوي لمنظمة الأغذية والزراعة، ستستفيد شبكة مراكز مكافحة الجراد الصحراوي أيضاً من التعاون مع بلدان أخرى في شرق أفريقيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا المشاركة في برنامج الاستجابة الطارئة لمواجهة الجراد الصحراوي. على وجه الخصوص، ستقدم شبكة المراكز المركزية لمكافحة الجراد الصحراوي تقاريراً منتظمة عن الوضع على أرض الواقع للمساعدة في تنفيذ إدارة منسقة للمخاطر الإقليمية، وضمان أنشطة الاستجابة في الوقت المناسب وتبادل الدروس المستفادة. ستسمح منصة معلومات نظام الاستجابة المبكرة للجراد الصحراوي لشبكة مراكز مكافحة الجراد الصحراوي بدمج المعلومات والبيانات وإتاحتها بسهولة للاستخدام على المستوى الإقليمي. ومن خلال المناطق البحرية المحمية، ستكون مراكز مكافحة الجراد الصحراوي قادرة على التعاون مع الوكالات المتعددة الأطراف والجهات المانحة والإقليمية العاملة في مجال الجراد.

المكون 4: إدارة المشروع (3.31 مليون دولار أمريكي، جميعها للمؤسسة الدولية للتنمية).

34. ادارة المشروع (2.81 مليون دولار أمريكي). سيعطي المكون 4 التكاليف المرتبطة بإدارة المشروع (بما في ذلك التكاليف المتعلقة بمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الاجتماعي للتنمية)، مثل دعم التنفيذ، والإدارة المالية، والمشتريات، ورصد الضمانات البيئية والاجتماعية للمشروع، والرصد والتقييم بشكل عام (الرصد والتقييم). وسيمول هذا المكون أيضاً آلية رصد لطرف ثالث (TPM) وإنشاء وصيانة آلية معالجة المظالم (GRM).

35. يوفر المكون 4 الدعم لأنشطة زيادة الوعي، والتواصل وإدارة المعرفة، بما في ذلك استجابة الى فايروس كورونا المستجد (0.5 مليون دولار أمريكي). قبل عمليات مكافحة الجراد وخلالها وبعدها، سيتم تنفيذ حملة توعية عامة لإبقاء الجمهور على علم بالآثار البيئية والصحية المحتملة للمبيدات الحشرية والحاويات الفارغة لمبيدات الآفات. كما سيساعد الرصد ومحو الأمية البيئية والمناخية على زيادة نشر المعرفة الموثوقة بإدارة الآفات الذكية مناخياً. ومن المتوقع أن تصل حملات التوعية العامة إلى 75,000 مستفيد على الأقل.

36. ادماج الإستجابة لفايروس كورونا المستجد (0.35 مليون دولار أمريكي). سوف يستخدم المشروع موارده (مثل الاستشاريين الميدانيين) لإدماج الوعي بفايروس كورونا المستجد والتدابير الوقائية في الفعاليات التدريبية وحملات التوعية المخطط تقديمها للمستفيدين. وستتبع أنشطة رفع الوعي والتدريب التدابير الاحترازية الموضحة في بروتوكولات ورش العمل/التدريب، فضلا عن فرض تباعد كافي والإبقاء عليه أثناء المكافحة، والتوزيع، والتدريب، والدفع وغيرها من أنشطة المشروع. وسيعمل المشروع مع المجتمعات المحلية، والاستشاريين، والمستفيدين لتوصيل إلى الأسر مواد النظافة والتوعية (مثل الكمادات، ومعقمات الأيدي وغيرها من المستهلكات ذات الصلة). وسيتم اتخاذ قرار بشأن مواد النظافة التي سيتم شراؤها بالتنسيق مع مشروع للطوارئ الصحية لفايروس كورونا المستجد في اليمن.

37. ولحد من انبعاثات غازات الدفيئة من تدخلات المشروع، يتضمن البرنامج أيضًا أنشطة من القائمة المعتمدة في الملحق A.C.1 من التقرير المشترك حول التمويل الخاص بالمناخ من بنك التنمية المتعدد الأطراف⁵ MDB، وإرشادات البنك الدولي لمعالجة التزامات الشركات بشأن تغير المناخ في الزراعة⁶. تعتبر أنشطة المشروع مؤهلة بشكل كامل على أنها تولد فوائد مشتركة للتخفيف من تغير المناخ في إطار الفئة الفرعية 4.1. الزراعة و 9.1 من قائمة الأنشطة A.C.1 المؤهلة لتصنيفها كتمويل للتخفيف من آثار تغير المناخ. تم تلخيص نتائج حسابات غازات الدفيئة في القسم الرابع، ملخص تقييم المشروع.

السياسات التشغيلية القانونية

تم إطلاقها؟	
لا	مشاريع حول الممرات المائية الدولية، السياسة التشغيلية 7.50
لا	مشاريع في المناطق المتنازع عليها، السياسة التشغيلية 7.60

ملخص تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

38. بسبب استخدام المبيدات الحشرية، قد يؤثر المشروع على السكان المحليين من مزارعين ورعاة ممن يعتمدون على الموارد الطبيعية لكسب عيشهم مثل المراعي وحقول المحاصيل، وقد يؤثر على المناطق الحساسة بيئيًا مثل المسطحات المائية، والأهوار (الأراضي الرطبة) والمنتزهات الوطنية والمحميات. وقد تولد تدخلات أخرى مخاطرًا وأثارًا تتعلق بأعمال الإنشاء، مثل انبعاثات الغبار، والأنفاض وغيرها من توليد النفايات الصلبة، وتلويث المياه الجوفية/السطحية، والإزعاج الاجتماعي وسلامة المجتمع بسبب زيادة حركة المرور، وإغلاق الشوارع، والضوضاء، والغبار، ومواقع البناء غير الآمنة، الخ، فضلًا عن سلامة العمال بما في ذلك الصحة والسلامة المهنية، وغيرها من المخاطر والآثار القياسية للبناء. وذلك على الرغم من أنه من المتوقع أن تكون المخاطر والآثار البيئية خاصة بالموقع، وقابلة للانعكاس، ومحدودة الحجم، ويمكن التخفيف من أثرها باتباع التدابير المناسبة.

⁵ تقرير مشترك عن التمويل الخاص بالمناخ لبنوك التنمية متعددة الأطراف (2019).

<http://pubdocs.worldbank.org/en/650791574955718829/2018-joint-report-on-mdbs-climate-finance.pdf>

⁶ البنك الدولي (2018). متطلبات تغير المناخ: مذكرة توجيهية لتلبية متطلبات الشركات من أجل الزراعة الذكية مناخيًا.

<https://worldbankgroup.sharepoint.com/sites/Agriculture/Knowledge%20Base/GuidanceNoteClimateChangeRequirementsAgriculturalOperations.pdf>

الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

39. ستسمح الشراكة بين البنك الدولي والأمم المتحدة بالوصول التشغيلي الذي سيكون من الصعب تحقيقه لولا ذلك. أولاً، تسمح الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة للمشروع بالوصول إلى المزيد من المناطق المتأثرة بالنزاع حيث تكون درجة الاستضعاف والاحتياجات عالية، ومع ذلك قد لا يتمكن المشروع الذي تقوده الحكومة من الوصول. ثانيًا، تمكن هذه الشراكة المشروع من الاستمرار على الرغم من انعدام الأمن المتزايد حيث أثبتت وكالات الأمم المتحدة قدرتها على العمل باستمرار في المواقف المتقلبة. ثالثًا، سيسمح ذلك للبنك بالاستفادة من القدرات الحالية في البلاد لوكالات الأمم المتحدة وخبرتها الفنية وعلاقتها الحالية مع مختلف أصحاب المصلحة. رابعًا، تسمح الشراكة للبنك بالسعي إلى إنشاء علاقات تآزر مع البرامج الأخرى التي تدعمها الأمم المتحدة وإحداث تأثير أكبر.

40. في إطار المشروع المقترح، ستكون بالتالي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) مسؤولة عن التنفيذ الناجح الشامل للمشروع. وسيعمل المشروع المقترح ضمن الاتفاقية الإطارية للإدارة المالية (FMFA) الموقعة بين البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة في 10 مايو/أيار 2017. وستكون منظمة الأغذية والزراعة الجهة المتلقية لتمويل المؤسسة الدولية للتنمية، فضلًا عن كونها الهيئة الإدارية والتنفيذية المسؤولة بشكل عام عن تنفيذ المشروع. وعلى هذا النحو، ستساعد منظمة الأغذية والزراعة على ضمان المساءلة المالية والتقنية للمنظمات الشريكة المنفذة (مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية) وضمان التدريب المناسب وبناء قدرات موظفي المنظمات الشريكة المنفذة. بالإضافة إلى ذلك، ستوفر منظمة الأغذية والزراعة القيادة الفنية لتنفيذ المكون 1 (تدابير المراقبة والمكافحة)، والمكون 3 (التنسيق والتأهب للإنذار المبكر)، والأنشطة الفنية (التوعية المجتمعية) في إطار المكون 4 (إدارة المشروع).

41. إن وضع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وضع جيد يمكنها من توفير قيادة وإدارة مرضية مشروع الإستجابة لأزمة الجراد. بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، فإن منظمة الأغذية والزراعة مسؤولة في المقام الأول عن الاستجابة للطوارئ في الزراعة والأمن الغذائي، بما في ذلك رصد المحاصيل والإمداد الغذائي وتقييم الاحتياجات، وتقييم متطلبات الإغاثة الزراعية، وحشد المساعدة والموارد لاستعادة النشاط الزراعي. ولدى منظمة الأغذية والزراعة خبرة سابقة في دعم تنفيذ المشاريع الممولة من قبل البنك على أرض الواقع في اليمن (منذ عام 2017 قادت تنفي مشروع استعادة وتحسين الإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة (SAPREP) نحو تحقيق نتائج مرضية، وهي تتمتع بالمعرفة التقنية العالمية في رصد والاستجابة لغزو الجراد، بما في ذلك إدارة النظام العالمي للإنذار المبكر للجراد.

42. سيكون الممثل القطري لمنظمة الأغذية والزراعة في اليمن مسؤولاً عن تنفيذ المشروع وتنسيق جميع أنشطة المشروع على المستوى دون الوطني. لدى منظمة الأغذية والزراعة إجراءات "المسار السريع" المعمول بها للبلدان ذات المستوى 3 من الطوارئ، مثل اليمن، حيث يمكن لفريق دعم الطوارئ القطري المخصص أن يضمن توفير الدعم الفني والتشغيلي المطلوب للبلد في الوقت المناسب. وسيلعب الصندوق الاجتماعي للتنمية (SFD) دورًا رئيسيًا بصفته الشريك التنفيذي المحلي للمكون الثاني، جنبًا إلى جنب مع منظمة الأغذية والزراعة، من خلال البناء على نقاط القوة المشهود بها للصندوق فيما يتعلق باستخدام تقديم البرامج المهمة طوال فترة النزاع بطريقة محايدة سياسياً وذات مصداقية، بما في ذلك في إطار مشروع البنك الدولي للاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن (ECRP) ومشروع استعادة وتحسين الإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة (SAPREP) (الأخير بالتعاون مع الفاو). ولدى الفاو والصندوق الاجتماعي للتنمية آليات مؤسسية وتنفيذية راسخة لإنجاز أنشطة المشروع في اليمن. كما ستعمل الفاو عن كثب مع مركز مكافحة الجراد الصحراوي (DLCC) لضمان بناء القدرات الكافية لشبكات المركز مما يمكنه من الاستجابة بصورة منسقة لتفشي الجراد الصحراوي في المستقبل.

43. فريق الفاو في المكتب - وحدة تنسيق المشروع (PCU) - في صنعاء سيكون مسؤولاً عن الإدارة اليومية للمشروع، بما في ذلك جميع الجوانب الائتمانية، والبيئية والاجتماعية، فضلًا عن الرصد والإبلاغ. وستضم وحدة تنسيق المشروع في صنعاء مستشارا فنيا رئيسيا، ومسؤولا للعمليات، وأخصائي مشتريات، وأخصائي رصد وتقييم، وأخصائي تواصل، ومسؤول إداري ومالي، وأخصائي حماية بيئية واجتماعية.

44. على المستوى الإقليمي، سيتم دعم التنفيذ من قبل الوحدات الإقليمية لتنسيق المشروع (RPCUs) التي تم تأسيسها في إطار SAPREP وتقع في مراكز الفاو الإقليمية في عدن، والحديدة وصعدة. ستشمل المهام التي يؤديها موظفو الوحدات الإقليمية لتنسيق المشروع تقديم المشورة بشأن التنفيذ والإشراف العام، ورصد التقدم المحرز، ودعم تطبيق ضمانات وقائية، ومراجعة واعتماد خطط العمل السنوية للمنطقة (والتي سيتم دمجها بعد ذلك على المستوى الوطني)، وإجراء الرصد والتقييم، واعداد التقارير. وستنسق الوحدات الإقليمية في عدن الأنشطة في لحج، وأبين، والضالع وتعز. وسيقدم مركز الفاو في شبوة الدعم للأنشطة في مأرب، والبيضاء والجاف، في حين ستقدم الوحدات الإقليمية في الحديدة الدعم لحجة والمحويت. وسوف تدعم الوحدة الإقليمية في إب التنفيذ في الجزء من تعز الذي لا تغطيه وحدة عدن. أما الوحدة الإقليمية في صعدة فتستكون مسؤولة عن تنفيذ أنشطة المشروع في محافظة صعدة. وسيكون لكل مكتب للوحدة الإقليمية موظفون متخصصون في المشروع، بما في ذلك مستشارا فنيا، وأخصائي عمليات، وأخصائي إدارة مالية وإدارية، وموظفين للرصد والتقييم واعداد التقارير.

45. ستأخذ منظمة الأغذية والزراعة زمام المبادرة في توريد المعدات، والمركبات، والأدوات، ومنصات المعلومات، وغيرها من الأصول اللازمة لتنفيذ المكونات 1، و 3، و 4، فضلا عن مدخلات الإنتاج لتدخلات سبل كسب العيش في حالات الطوارئ في إطار المكون 2. هذه المدخلات (بذور المحاصيل الأساسية، والأدوات الزراعية، وجرم بدء التشغيل لتربية الدواجن في الفناء الخلفي، والإنتاج الصغير للحيوانات المجترة وتربية النحل) سوف تجعل من الممكن استئناف إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية في المناطق المتضررة بالجراد. سيتم تنفيذ خدمات الخط الأمامي من قبل شركاء التنفيذ المحليين (مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية) المشاركين من خلال اتفاقيات معيارية للفاو. وسيتم اختيار الشركاء بناءً على قدراتهم الفنية واللوجستية لتنفيذ الأنشطة ذات الصلة، والخبرة السابقة، وسجلاتهم في تنفيذ المشاريع ذات الصلة، والقيمة مقابل المال، ومدى التغطية في المديرية المستهدفة. سيتم تنفيذ بعض أنشطة المشروع مباشرة من قبل موظفين واستشاريين في مكتب التمثيل القطري لمنظمة الفاو في اليمن، لا سيما تلك المتعلقة بدعم الأنشطة في إطار المكونين 1 و 3، والتي لدى الفاو خبرة فنية فيها. وحسب الحاجة، سيتعاون المشروع بشكل وثيق مع شركاء التنفيذ المحليين، والذين يشملون منظمات غير حكومية محلية، وسلطات محلية، ومنظمات مجتمعية، ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص.

46. ويعتبر الصندوق الاجتماعي للتنمية مؤسسة رئيسية للحد من الفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في اليمن، لديها خبرة واسعة في العمل مع المجتمعات المحلية، كما هو مبين في عمليات الحماية الزراعية والاجتماعية السابقة الممولة من البنك الدولي في اليمن. ومن بين الاستثمارات الأكثر أهمية للصندوق الاجتماعي للتنمية هي الاستثمارات في الزراعة. ويعتبر الصندوق الاجتماعي للتنمية شريك محلي رئيسي في تنفيذ المشروع المستمر للاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن، وسوف يقود تنفيذ المكون 2 (حماية سبل كسب العيش وإعادة التأهيل) في إطار المشروع المقترح. إن اختيار الصندوق الاجتماعي للتنمية لهذا الدور سيحافظ على القدرات الوطنية للتدخلات المجتمعية خلال مرحلة ما بعد الصراع. وبالنسبة للأنشطة التي سيتم تنفيذها من قبل الصندوق ستقدم الفاو التوجيه الفني والمساندة حسب الحاجة. وستقدم وحدة الزراعة والتنمية الريفية (ARDU) في المكتب المركزي للصندوق الاجتماعي للتنمية في صنعاء الدعم الكلي للمشروع، في حين ستقدم المكاتب الفرعية في عدن، وعمران، والمكلا الدعم والتنسيق لأنشطة المشروع في أبين، ولحج، وصعدة، وشبوة والمكاتب الفرعية في حجة، وتعز، والحديدة ستقدم الدعم والتنسيق في محافظاتهما. ويتضمن الموظفون في المكاتب الفرعية مديرا للفرع، ومسؤول مشتريات، ومسؤولا عن الإدارة المالية، ومسؤولا فنيا لمراقبة الجودة، والرصد والتقييم، وتكنولوجيا المعلومات (IT)، الذين يشاركون في الأنشطة التشغيلية اليومية. وسيتم تعيين موظفين إضافيين لتغطية المناطق التي توجد بها فجوات. ويُنْتَرَف بجميع الموظفين التمتع بالخبرة، والتجربة والمؤهلات المُرضية.

47. سيتم إنشاء شبكة لمركز مكافحة الجراد الصحراوي كما هو موضح في المكون الفرعي 1.3. وستشكل هذه المراكز الجهات المستفيدة الرئيسية من المشروع، وستتلقى الدعم الفني ودعم بناء القدرات لإستدامة دورها الرئيسي في رصد، ومراقبة والاستجابة المستقبلية للجراد. وسيتم انشاء المراكز في عدن وصنعاء، بالإضافة الى الوحدات الثلاثة الإقليمية لتنسيق المشروع القريبة من مناطق تكاثر وتطور الجراد الصحراوي. ووفقا للنقاش الذي دار، سيتم ربط جميع مراكز مكافحة الجراد الصحراوي عملياً في شبكة لضمان قدرتها على القيام باستجابة منسقة لأزمة الجراد.

48. دليل عمليات المشروع (POM). سيتم إعداد دليل عمليات مفصل للمشروع ودليل تحويلات النقد مقابل العمل لجميع مكونات المشروع خلال شهر واحد من التشغيل. وذلك رهنا بعدم مانعة البنك الدولي فيما يتعلق بدليل عمليات المشروع، ودليل التحويلات.

49. ترتيبات الإدارة المالية والمشتريات. تخضع ترتيبات الإدارة المالية للمشروع للاتفاقية الإطارية للإدارة المالية (FMFA) المُبرمة بين البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة، والتي تنص على استخدام الأنظمة المالية للأمم المتحدة. وبالنسبة للمشتريات، ستتبع منظمة الفاو إجراءات الشراء الخاصة بها كترتيبات بديلة للمشتريات، على النحو المنصوص عليه في جزء السياسة العامة (III و او) من سياسة إطار المشتريات الجديد الخاص بالبنك الدولي. ترتيبات التنفيذ هذه سليمة، حيث تم تقييم إجراءات الشراء للفاو، وتبين أنها مقبولة لدى البنك الدولي بموجب اتفاقيات مع وكالات الأمم المتحدة.

نقطة الاتصال	
البنك الدولي	
ساندرا بروكا	
أخصائي اقتصادي أقدم في الزراعة	
ياشودهان غورباد	
أخصائي اقتصادي	
المقترض/العميل/المتلقي	
منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)	
حسين غادين	
ممثل الفاو في اليمن	
ممثل الفاو في اليمن	
Hussein.Gadain@fao.org	
الوكالات المنفذة	
منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)	
حسين غادين	
ممثل الفاو في اليمن	
ممثل الفاو في اليمن	
Hussein.Gadain@fao.org	
المزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ	
البنك الدولي	
1818 H Street NW	
واشنطن، دي. سي 20433	
هاتف: 1000-473 (202)	
http://www.worldbank.org/projects	

الموافقة	
قائد الفريق:	ساندرا بروكا ياشودهان غورباد

تم الموافقة من	
استشاري و الاجتماعية:	المعايير البيئية
مدير الممارسة/مدير:	
المدير القطري:	

